رغم مخاصرة البحر ومراتب الجمال

(2-2)

الحديدة.. كابوس القمامة يتفاقم .. ومسؤوليات النظافة غائبة

> حين جرحتنا مناظر الزبالة والمياه العادمة حاصرتنا مفارقات الواقع المعاش والمكانة التاريخية والتجارية لمحافظة كالحديدة، وقائمة الممكنات في ظل وضع الحديدة اليوم. معاناة المواطن جراء تدني مستوى النظافة، وواقع عامل النظافة كجزء من منظومة المهمة العامة والخدمية للنظافة والتحسين الحضري للمدينة، ودور المجلس المحلي كهيئة سلطوية لها دور الرقابة والحسم في هذه المشاكل.. هذا ما سلطت عليه صحيفة الثورة ضوء مهمتها الخاصة في هذه الحلقة :

تحقيق / خديجة بورجي - محمد محمد إبراهيم

(لا توجد نظافة أو خدمات نظافة.. فالنظافة بالحديدة من السيئ إلى الأسوأ، ولعل سبب هد التدهور إهمال قيادة المحافظة لهذا القطاع، وتقاعس صندوق النظافة والتحسين، والمواطن يدفع رسوماً على فواتير الماء والكهرباء والتلفون وغيرها من مصاريف الخدمات وكلها تصب من أجل التحسين والنظافة، ولا نرى لا نظافة ولا تحسيناً، ولا ندري أين تذهب هذه المبالغ التي هي بالمليارات حيث لا نرى منها شيئاً في أرض الواقع).. هذا ما أوضح المواطن عمر شوعي علي -من سكان غليل- حين سألناه عن معاناته كمواطن جراء تدهور النظافة.. مؤكداً أن المخلفات والقمامة تجتاح كل شارع، وكل زقاق، وكل يومين وعمال النظافة مضربون..

أما المواطن محمد حميد الوصابي منطقة غليل فيرى أن سبب تدهور النظافة هو غياب وعي المواطن في رمي القمامة إما أمام منزله أو بالقرب منه، ولا يذهب إلى الأماكن المخصصة لرمي القمامة.لكن وعي المواطن مرتبط بتساهل عمال النظافة وإضرابهم المستمر وأيضا تأخر سيارات النظافة في أخذ القمامة من نقاط التجميع يودي إلى تراكم القمامة، فينصرف المواطن عن نقاط تجميع القمامة إلى أماكن أخرى، فتخيلوا المنظر في هذا الحال عندما تسقط الأمطار وتختلط بالمخلفات وما يصدر منها من روائح كريهة ومن خطر على البيئة.

النظافة بالحديدة من سيئ إلى أسوأ -حسب المواطن عمر سعيد، من حارة الحوك السفلى-لم تشهد تطوراً أو اهتماماً، فدور الحكومة غائب وتدني وعي المواطن ازداد مع هذا الغياب، ففي الفترات السابقة كان هناك براميل لرمي القمامة وما نلاحظه الآن ليست موجودة وإن وجدت توجد في الشوارع الرئيسية..

إشكالية غياب النظافة والتحسين متراكمة ومتداخلة، هناك جانب من السلطة وتقصيرها في حقوق العمال وتماطل في ترسيمهم، وهذا منح العمال غير الملتزمين فرصة التقاعس عن أداء أعمالهم. هذا ما يراه المواطن احمد الشميري -حارة القاهرة - مضيفاً فوق تلك الأسباب إغفال الموطنين أنفسهم بأهمية النظافة والمواطنين، معتبراً أن المواطن شريك أساسي في تكوين الملمح العام والنظيف لأي مدينة من خلال اتباعه قواعد النظافة واحترام المظهر العام، وهذا ما لم يحصل في الحديدة، داعياً الجهات المعنية إلى رفع وعي المواطن عبر وسائل الاتصالات المرئية والسموعة والمطبوعة ومواقع التواصل الاجتماعية من أجل خلق بيئة صحية.

المجاري والنظافة

في نزولنا الميداني واتجاهنا إلى الإدارة العامة لصندوق النظافة والتحسين التقينا بأحد مشرفي النظافة في الميدان -طلب عدم ذكر اسمه- ليسترسل متحدثاً عن أسباب تدهور النظافة وارتباطه بالجانب الإداري وعدم الإنصاف لعامل النظافة.. مُرجعاً أهم الاسباب إلى طفح المجاري التي أعاقت عامل النظافة عن تأدية عمله، في ظل غياب المتابعة من المدراء المساعدين لأعمال النظافة هو ما فرض نوعاً من التقصير من المراقبين والمشرفين على العمال، تزامن مع ذلك شحة آليات النظافة (بوابير) إذ أن معظمها معطلة وللأسف أعطال بسيطة سوء إدارة.

وأضاف هيج: للأسف نقابة عمال النظافة مسيطرة فعلا على الإدارة، وأصبح هناك خوف، فأي مدير يريد أن يطبق النظام والقانون يرحلونه في اليوم الثاني، لأن «ارحل» أصبحت موضة سارية في البلد، مجموعة من العمل أو الموظفين حين تتضرر مصالحهم من تطبيق القانون بالامكان يوقفون العمل ويعرقلون الحركة اليومية وهذا سببه عدم الصرامة في تطبيق القانون، حقوقاً والتزامات..

وأكد هيج : إن المجلس المحلي لن يبقى مكتوف الأيدي فسينزل إعلاناً لكل الراغبين من شركات النظافة الراغبة في رفع المخلفات في المديريات الثلاث (الحالي والحوك والميناء)، موضحاً أن السلطة المحلية بدورها ستتختار -بعد المفاضلة- الأكفأ في رفع المخلفات والسيطرة على العمال والإحاطة بكل الحارات. لافتاً إلى أن صندوق النظافة والتحسين سيظل قائماً كجهة رقابية ومحاسبية وللتحسين والتشجير وأعمال أخرى كالبيئة، وفي حال تقصير الشركات العاملة في النظافة والتحسين، وكرر هيج إعلان الحديدة منكوبة بيئيا، داعياً القيادة السياسية ومجلس الوزراء أن يقدروا محافظة الحديدة القادمة على الشتاء حيث ستتضاعف كارثة البيئة إذا لم نضاعف الجهود في إنجاز مشاريع الصرف الصحي والنظافة خلال الشهرين القادمين.

المجلس المحلي:

نقابة عمال النظافة مسيطرة على الادارة وهذا سبب تدهور المدينة.. ونعلن لكل شركات النظافة رغبتنا في التعاقد معها لرفع المخلفات

، لكن لغياب المتابعة والإهمال للآليات تتزايد هذه الأعطال إلى أن تنتهي هذا االبوابير. مؤكداً أن الكل يتحمل مسؤولية النظافة من العامل إلى أكبر مسؤول في المحافظة، ومن أصغر فرد في المجتمع إلى أكبر فرد..

عمال النظافة الذين التقيناهم في جولتنا الميدانية أكدوا- في اجابتهم على أسئلتنا وشكاوى المواطن في تكرار إضراباتهم - أنهم يعملون وفق إمكانتهم واستطاعتهم، رغم الصعوبات التي يواجهونها ووضعهم المعيشي المتدني، فهناك الكثير من المواطنين من لا يقدِّرون عامل النظافة، وهناك من يرمي بالقمامة في وسط الشارع، وعندما تعاتب أحدهم يقول لك:" «أنت عامل نظافة، وتستلم راتباً، وعليك أن تنظف». وهناك من يتعرض منا إلى الضرب والاهانة من قبل المواطنين، ورغم ذلك نعمل بإمكانياتنا المتواضعة. ونأمل من المجلس المحلي أن يتحمل مسؤولياته تجاه مسألة رفع وعي المواطن باحترام النظافة وعاملها والمظهر العام للمدينة.

النظافة .. محلياً

هذه القضية طرحناها على المجلس المحلي في محافظة الحديدة ممثلة بأمينها العام حسن أحمد هيج ،الذي قال رداً على هذه النقطة : المجلس المحلي يسعى على الدوام في خدمة المواطن والمصلحة العامة، مقراً بأن النظافة بالحديدة في حالة تدهور لأسباب ثلاثة، أولاها قرار مجلس الوزراء في ترسيم (تثبيث) عمال النظافة الذي أوجد نوعاً من ردة الفعل، فكل عامل يري أنه من حقه العطلة الرسمية، خميس وجمعة، وهنا بدأ الانفلات، فعامل النظافة يجب أن يكون بالأجر اليومي، لأنه في حال تخلفه يحل محله عامل آخر. وما نلاحظه هو أن معظم العمال يدركون كل ما بالحقوق- وهذا من حقهم- لكنهم لا يستشعرون الواجبات عليهم، فعاشوا التسيب الانفلات واللامبالاة، فحدث تسرب وتغيب وعدم الاكتراث والاحساس بالمسؤولية، تزامن مع ذلك

نقابة عمال النظافة :

ألزمنا العمال المقصرين بأداء واجباتهم ولكن غياب الادارة والانصاف ضاعف من المشكلة

نقابة عمال النظافة

ورداً على شكاوى المواطنين ورؤية المجلس المحلي في الحديدة، يأسف ناجي الربصي -رئيس نقابه عمال النظافة بالمحافظة- لما وصلت إليه النظافة من تدهور، مُرجعاً ذلك إلى عدم وجود إدارة فعّالة -في كل المديريات بشكل عام والإدارة العامة بشكل خاص- تلزم العامل والسائق والمراقب والمشرف ومن أصغر عامل إلى أكبر موظف. مؤكداً أن مهمة الإدارة تعمل برنامج عمل للنظافة على مستوى المحافظة كلا في مديريته، ولكن للأسف إدارة مشروع النظافة لا تعرف عمل النظافة، رغم أن لهم خبرة في هذا العمل من زمن بعيد، لكن لا يوجد برنامج عمل من العامل إلى المسئول. مع الأخذ بالاعتبار الالزام بالحق والصرامة في رقابة أداء الواجب.

وقال الربصي: "نحن في النقابة أصدرنا بيانات إلى العمال في الميدان أن يلتزموا بالعمل بل أوقفنا عمالاً، ووقفنا ضدهم لكن لسوء الإدارة وعدم وجود برنامج عمل للنظافة على مستوى المديريات يتزايد التقصير من بعض العمال، فإدارة المشروع ليس لديهم القدرة على ضبط المشرف أو المراقب أو المدير المساعد لتنفيذ برنامج للنظافة، والعامل بحاجة لأن يقف على رأسه مشرف أو مسئول يراقب ويشرف على العمل، فإذا كان المشرف والمراقب والمدير غير موجودين فالعامل لا يعمل، بوالتالي يجب أن يتواجد المدير المساعد للمديرية من الصباح إلى نهاية الدوام للمراقبة والمتابعة والعقاب لأي تقصير من المشرفين أو المراقبين وعمال النظافة. إلا أن هذا الشيء للأسف غير موجود، فالعامل يغيب ويتقاسمون حقه وهو في البيت، كما أن العامل في الميدان بعد ثورات الربيع العربي يُهَدد، وتؤخذ معداته ونبلغ الأمن ولا يحركون ساكناً.

صندوق النظافة

وكانت محطتنا الأخيرة مع الأخ خالد الشريف القائم بأعمال مدير عام صندوق النظافة والتحسين الذي أكد أن وضع النظافة خلال الأسبوعين الماضيين يتحسن بفعل الجهود التي بذلت في أعمال النظافة والتنسيق والتعاون مع مؤسسة المياه والصرف الصحي في شفط مياه الإمطار والمياه العادمة، معيداً أسباب تدني النظافة إلى جوانب فنية وهي توفير المعدات والآليات اللازمة، إضافة إلى تدني واردات الصندوق من تحصيل الكهرباء والمياه جراء الأزمة التي شهدتها اليمن حد العجز المالي وعدم القدرة على دفع الأجور الإضافية والمتطلبات كأسعار الديزل وقطع الغيار والنفقات التشغيلية وكل هذه الأمور لعبت دوراً كبيراً في تدني مستوى النظافة إضافة إلى ما شهده شهر رمضان من أمطار وتفاقم مشكلة المجاري، ناهيك عن كمية القمامة التي تزيد 25 % في رمضان بوضعه الطبيعي فما بالك مع هذه العوامل..

وأضاف الشريف :"نحن حاليا منسقون مع مؤسسة المياه والصرف الصحي في إيجاد حلول لشبكة الصرف الصحي وطفح المجاري التي تعيق في كثيرا من الأحيان أعمال النظافة إلى جانب التنسيق بصورة دائمة مع مكتب الأشغال والطرق في رفع مخلفات البناء وشفط مياه الأمطار، لكن للأسف إمكانياتهم شحيحة جدا والصندوق يقوم بصرف الجانب المالي الوقود من ديزل وبترول لمكتب الأشغال لشفط مياه الإمطار إضافة إلى أن هناك قراراً من الأمين العام للمجلس المحلي إذا لم توجد حلول للنظافة وتتحسن أعمال النظافة فسيتم الاستعانة بشركات نظافة متخصصة وسيتم تسليم أعمال النظافة لتلك الشركات المتخصصة في النظافة ولديها إمكانيات لأزمة في تحسين النظافة.

أضاف أيضاً " كما أننا نواجه صعوبات، فاعتمادات الصندوق المالية إلى عام 2011م اثنين مليون ونصف ريال وهي ضئيلة جدا مقارنه بالمحافظات الأخرى كعدن وصنعاء 56 مليون ريال، وهذا الدعم مهم جدا في تحسين الأداء وتغير الآلات المتهالكة وفي نهاية عام 2011 رفع دعم الصندوق إلى عشرين مليون ريال في الشهر ورفع عدن أربعين مليوناً وصنعاء 56 مليوناً، وباعتقادي أن هذا الاعتماد لا يتناسب بحجم محافظة الحديدة التي يفوق عدد سكانها مليون نسمة. في وقت الصندوق يعتمد في دعمه إضافة إلى دعم وزارة المالية 70% على واردات أوجبها القانون على المواطنين والتجار في حين وصلت مصروفات صندوق النظافة والتحسين إلى مائة وعشرون مليون ريال في الشهر منها 56 مليون ريال رواتب للموظفين، ونحن نطالب وزارة المالية والأخ رئيس الجمهورية في دعم محافظة الحديدة مثل المحافظات الأخرى، فهناك عجزاً في إمكانيات الصندوق، فمنذ تأسيسه في 2002م ولقي دعماً في عام 2006م والمدة من 2006 إلى 2013م، جزء كبير من هذا المعدات وآليات قد انتهى عمرها الافتراضي بالنسبة للخدمات والمفترض أن تجدد آليات النظافة كل خمس سنوات.

مواطنون:

ندفع رسوماً شهرية وكلما ذهبنا إلى صندوق النظافة نجد العمال مضربين

صندوق النظافة: إمكانياتنا شحيحة.. والأزمة غيَّبت واردات الصندوق تماماً